



ورقة موقف تحالف المنظمات السورية غير الحكومية بمناسبة اجتماع عالي المستوى حول العمل الإنساني في سوريا

19 تشرين الثاني 2025

النرويج – أوسلو

تدعو هذه الورقة - المقدمة نيابةً عن المنظمات المحلية المنضوية تحت مظلة تحالف المنظمات السورية غير الحكومية - إلى تحوّل جذري في نهج الاستجابة الإنسانية في سوريا، من الاعتماد على الإغاثة الطارئة قصيرة الأمد إلى مقاربة تركز على التعافي المستدام، وتوطين العمل الإنساني، وبناء شراكات عادلة.

يتعيّن على المجتمع الدولي تبني رؤية طويلة الأمد تدعم مشاريع طويلة الأمد، وتزيد من نسبة التمويل المباشر والمرن للمنظمات المحلية، مما يعزز الاستقرار المستدام ويقوّي قدرة المجتمعات على الصمود.

يأتي هذا الموقف في لحظة مفصلية تشهد فيها سوريا تحولات سياسية وإدارية واقتصادية عميقة، ما يجعل من الضروري إعادة هيكلة منظومة الاستجابة الإنسانية بما يتوافق مع أولويات التعافي وتمكين الفاعلين المحليين. وتمثل **منظمات المجتمع المدني السوري**، بخبراتها الميدانية وقوتها التقنية شريكاً رئيسياً في رسم مستقبل التنمية وبناء السلام.

الخلفية والسياق

بعد أربعة عشر عاماً من معاناة إنسانية طويلة ومدمرة، بدأت سوريا بالانتقال نحو مرحلة التعافي التي تحمل فرصاً وتحديات في إعادة الإعمار وتعزيز القدرة على الصمود. لا تزال المجتمعات تعاني من تبعات الإستبداد السابق نتيجة الانتهاكات الإنسانية، ودمار البنى التحتية، والانهيار الاقتصادي، والنزوح الواسع. كما لا تزال الخدمات الأساسية مثقلة بشدة وسبل العيش متآكلة، ويعتمد ملايين السوريين على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

تشير **خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025 (HRP 2025)** إلى أن نحو **16.5 مليون** شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية والحماية، بينما لم يتجاوز تمويل الخطة الحالية **15.9%** بحلول منتصف 2025. هذا العجز المزمن يهدد البرامج الحيوية في الأمن الغذائي والصحة والتعليم، ويعرقل الانتقال من الإغاثة قصيرة الأجل إلى التعافي المستدام.

ورغم بدء مبادرات التعافي، إلا أنها لا تزال بطيئة وغير متوازنة بسبب العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، وصعوبة التحويل عبر الأنظمة المصرفية والمالية، وتعطّل سلاسل الإمداد. وقد أدى ذلك إلى تقادم التضخم، وتراجع السيولة، وانخفاض الاستثمارات. ويحدّر **صندوق النقد الدولي (IMF)** من أن "الإنتاج تراجع بشدة، والخدمات الأساسية تضخمت بصورة حادة، فيما تبقى معدلات الفقر مرتفعة للغاية"، بينما **يقدر البنك الدولي** تكلفة إعادة الإعمار بـ **216 مليار دولار أمريكي**، أي نحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الحالي لسوريا.

ووفقاً لـ **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)**، عاد أكثر من مليون سوري منذ تحرير سوريا نهاية العام 2024، لكن كثيرين ما يزالون في خيام مؤقتة وغير قادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب انهيار البنية التحتية والمنازل والخدمات. كما يشكل وجود مخلفات الحرب خطراً يومياً يعرقل العودة الآمنة والتعافي الزراعي وإعادة الإعمار.

بينما يواجه ملايين السوريين سواء كانوا نازحين داخل البلاد أو لاجئين خارجها، يواجهون صعوبات في استعادة الوثائق واسترداد الممتلكات والاندماج مجدداً. فيما تشير **الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)** إلى وجود نحو **177,050 شخصاً في عداد المختفيين قسراً**، وهو عائق كبير أمام الحقيقة والعدالة والمصالحة.

هذه الظروف تؤكد الحاجة لربط الإغاثة، والتعافي، وبناء السلام ضمن إطار **الترابط الثلاثي (Triple Nexus)**، بحيث تستمر المساعدات في إنقاذ الأرواح مع تأسيس تعافٍ شامل يقوده الفاعلون المحليون.



التحديات الراهنة

- **الاحتياجات الإنسانية المعقدة** : إن الاحتياجات الإنسانية في سوريا شديدة ومتعددة الأبعاد. إن طول فترة النزوح، وتدهور أوضاع المخيمات، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والمياه والرعاية الصحية والمأوى والتعليم، ما تزال تُشكل الواقع اليومي لملايين الأشخاص. كما تواجه الفئات الأكثر ضعفاً، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، تحديات في الوصول إلى أشكال الدعم الأساسية.
- **العواقب الهيكلية** : إن البنية التحتية المتضررة في البلاد، ولا سيما المرافق والخدمات العامة، إضافة إلى الارتفاع الكبير في تكاليف إعادة التأهيل، إلى جانب الآثار المستمرة للعقوبات الاقتصادية، قد قيدت جهود التعافي وحدثت من الوصول إلى مواد البناء والواردات الأساسية. وقد تركت هذه الحواجز قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والطاقة تحت ضغط شديد، لا سيما في المناطق التي تأثرت بشدة خلال السنوات السابقة.
- **المخاطر الاجتماعية** : لقد أدت سنوات عدم الاستقرار إلى تفكك النسيج الاجتماعي في سوريا. وقد عمق ارتفاع معدلات البطالة، واستمرار الفقر، وتزايد نسب التسرب المدرسي الانقسامات الاجتماعية وأضعف قدرة المجتمعات على الصمود. كما أن ضعف الثقة بين المواطنين والمؤسسات يهدد التماسك الاجتماعي بشكل أكبر، وخاصة بين الشباب والمجتمعات المتأثرة التي تكافح لإعادة بناء سبل عيشها.
- **القيود المالية والتمويلية** : يستمر التمويل الإنساني في التراجع رغم تزايد الاحتياجات، إذ لم يُمول سوى حوالي 15.9% من خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025 حتى منتصف العام. وقد أجبر هذا النقص المنظمات على تقليص برامج حيوية في الأمن الغذائي والصحة والحماية. وإضافة إلى ذلك، فإن محدودية الحوالات البنكية، وآثار العقوبات الاقتصادية قد قوّضت استمرارية كلٍّ من برمجة العمل الإنساني وبرامج التعافي.
- **قضية المفقودين والمختفين قسراً** : ما يزال أكثر من 200 ألف شخص في عداد المفقودين، بينهم عدد كبير من المختفين قسراً، مما يخلق ألماً نفسية واجتماعية عميقة للأسر والمجتمعات. إن غياب الآليات الواضحة للتحقيق والمساءلة أدى إلى فجوات قانونية وإجرائية كبيرة، لا سيما في التسجيل المدني، مما يجعل من الصعب إجراء إحصاءات سكانية دقيقة.
- **قضايا السكن والأرض والملكية** : إن الضياع الكبير لوثائق الملكية والسجلات العقارية خلال سنوات النزوح جعل من الصعب على الأسر إثبات ملكياتهم أو الوصول إلى حقوق الإرث والحقوق القانونية. كما أن تدمير السجلات الرسمية أو فقدانها، إلى جانب إجراءات التحقيق في ذلك تعرقل جهود إعادة الإعمار وتزيد من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.
- **تحديات التنسيق والفضاء المدني** : ما يزال التنسيق بين الجهات الإنسانية والحكومة السورية في بدايته، مما يعيق التخطيط المتناسك وتخصيص الموارد بفعالية. كما أن بيروقراطية الإجراءات تبطئ التنفيذ وتحدّ من المرونة التشغيلية.

التوصيات

1. نحو شراكة محلية عادلة وقيادة مشتركة للتعافي:

ندعو إلى شراكة ثلاثية شفافة وخاضعة للمساءلة بين الحكومة السورية والجهات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلي، تقوم على القيادة المشتركة وتمكين الفاعلين المحليين. يجب أن تشمل هذه الشراكات مشاركة حقيقية في تصميم البرامج والميزانيات، لا أن تقتصر على التنفيذ، مع توفير تمويل مرن وطويل الأمد يتيح للمنظمات المحلية التخطيط والاستدامة.

2. تعزيز الوصول من خلال إصلاح الأنظمة والإجراءات:

يجب تبسيط الإجراءات الإدارية وجعلها أكثر شفافية. على الحكومة والجهات المعنية إيجاد إطار موحد للحصول على الموافقات الخاصة بتسجيل المنظمات وإقرار المشاريع، مع تحديد مدد زمنية للرد، واعتماد نظام تتبع رقمي. وعلى المجتمع الدولي العمل على إيجاد حلول طويلة الأمد للعوائق المالية الناتجة عن العقوبات والحد من المخاطر، وتقليل التأخير في المعاملات، وتعزيز الثقة بين الشركاء المحليين والدوليين.



3. تعافٍ متكامل يربط بين الاستجابة الإنسانية والتنمية:

يجب أن يربط تعافي سوريا بشكل وثيق بين الاستجابة الإنسانية والتنمية طويلة الأمد. على المانحين والشركاء المنفذين ضمان أن يدعم التمويل الإنساني أهداف التعافي، مثل إعادة تأهيل شبكات المياه والكهرباء وأنظمة الرعاية الصحية، من دون إعاقة المساعدات المنقذة للحياة. كما يجب أن تدمج خطط التعافي مكونات الإدماج الاقتصادي، خاصة بالنسبة للأسر التي تعيلها نساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال منح سبل العيش، ودعم المشاريع الصغيرة، وبرامج التوظيف على مستوى المحافظات. وعلى الشركاء الدوليين إعطاء الأولوية للاستثمارات المخصصة لإعادة تأهيل البنية التحتية وأنظمة تقديم الخدمات المحلية، مما يعزز قدرات البلديات وشبكات الحماية الاجتماعية ويقلل الاعتماد على الإغاثة الطارئة.

4. حلول دائمة قائمة على العودة الكريمة وضمن الحقوق العقارية:

يتطلب تحقيق حلول دائمة للسوريين النازحين جهوداً منسقة لضمان عودة طوعية وكريمة ومستدامة تستند إلى الحماية القانونية وإمكانية الوصول إلى الخدمات. يجب على المانحين والأمم المتحدة والجهات الحكومية وضع إطار شامل للحلول الدائمة يربط بين المساعدات الإنسانية، وإعادة إعمار المساكن، والتعافي المجتمعي. ويُعد استعادة الوثائق المدنية وحقوق السكن والأرض والملكية محورياً أساسياً في هذا المسار للنازحين والعائدين. إن إنشاء آليات شفافة للتحقق من الملكيات، وتسوية نزاعات الملكية، سيسمح للسوريين باستعادة حقوقهم وإعادة بناء حياتهم.

5. تمكين المرأة السورية كركيزة للتعافي والحوكمة:

تُعد المشاركة الفاعلة للنساء السوريات عنصراً أساسياً لإعادة بناء سوريا عادلة وقادرة على الصمود. يجب أن تكفل سياسات التعافي تمتع النساء بفرص متساوية في العمل والمشاركة في صنع القرار، مع الاستثمار في المنظمات التي تقودها النساء مما يعزز التعافي المجتمعي والحكم المحلي.

6. دمج شامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جهود التعافي:

يجب دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالكامل في عملية التعافي خلال تصميم المشاريع، والقيادة في جميع القطاعات. يجب على مبادرات إعادة الإعمار وبرامج سبل العيش إشراك المنظمات المختصة بذوي الإعاقة بشكل نشط لضمان أن تكون الخدمات والبنى التحتية وفرص العمل عادلة وخالية من العوائق.

7. العدالة الانتقالية وبناء السلام:

يتعين دمج آليات التماسك الاجتماعي والمصالحة والعدالة الانتقالية ضمن أطر التعافي لمعالجة المظالم، وتوثيق الانتهاكات، وتعزيز الثقة المدنية.

8. تعافٍ بيئي ومستدام يقود مستقبل سوريا:

يجب أن تعطي جهود إعادة الإعمار الأولوية للاستدامة والتعافي البيئي. على المانحين والمؤسسات المالية تمويل مشاريع تعزز الطاقة المتجددة، وإعادة التشجير، وإدارة النفايات، والزراعة المستدامة، لا سيما في المناطق الريفية المتضررة. كما ينبغي أن تتضمن جميع منح إعادة الإعمار تقييمات للأثر البيئي وتفضيلاً لاستخدام الموارد البشرية المحلية والموارد المحلية.

للمضي قدماً

يمثل هذا المنعطف المفصلي فرصة حقيقية لإعادة رسم مسار الاستجابة في سوريا على أسس أكثر عدالة واستدامة. إن تحقيق تعافٍ فعلي وشامل يتطلب من المجتمع الدولي والجهات الفاعلة كافة التحول من المساعدات المجزأة قصيرة الأمد إلى تبني إطار وطني شامل لإعادة الإعمار المستدام، يقوده نهج تشاركي عادل يربط بفعالية بين الإغاثة، والتعافي، والعدالة، والقدرة على الصمود.

ولتحقيق ذلك، لا بد من تنسيق الجهود ضمن رؤية موحدة، وتوفير تمويل منظم وقابل للتنبؤ، واعتماد أنظمة حوكمة شفافة، وتعزيز الشراكات الحقيقية مع المنظمات المحلية ذات الخبرة الجذرية والمعرفة العميقة باحتياجات مجتمعاتها.

من خلال الالتزام بالتعاون المبني على الأهداف المشتركة، وتركيز الحلول الدائمة، والاستثمار المسؤول القائم على المبادئ، يمكن للمجتمع الدولي أن يسهم في بناء مستقبل لسوريا يتسم بالسلام، والكرامة، والاعتماد على الذات، ويستجيب لتطلعات جميع السوريين في الداخل والخارج.